Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

03 Mars 2010
03 مارس 2010

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

À la recherche de l'équilibre de la balance

● John Jay College of Criminal Justice et le CCDH débattent de justice sociale
● 9e conférence biennale en juin prochain

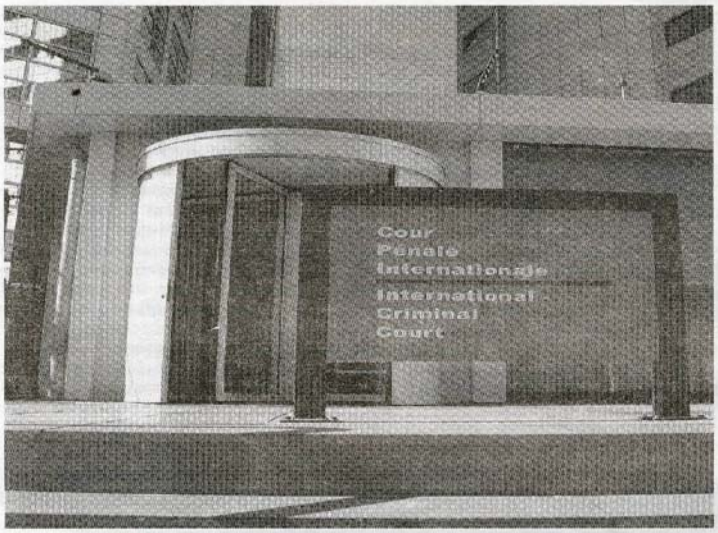

La criminalité est un exemple de questions que les gouvernements peuvent gérer à l'international. (PHOTO : DR)

PAR **SELMA T.BENNANI**

Que ce soit au niveau économique, politique ou technologique, les sociétés sont en constante mutation. Comment s'adapter à ces multiples changements ? C'est la question sur laquelle se pencheront les participants à la conférence prévue du 2 au 5 juin prochains à Marrakech. Le thème de l'événement : «*sociétés en transition : vers un équilibre entre sécurité, justice sociale et traditions*».
L'objectif est de réunir des chercheurs, des praticiens, des chefs de gouvernement, des avocats et des représentants d'organisations internationales, afin de discuter des applications de la justice, en particulier à l'échelle internationale. La criminalité est d'ailleurs l'exemple le plus probant de la possibilité de gérer une question à l'international, notamment par le biais de la Cour internationale de justice de La Haye.

Tradition coriace

Autre question qui fâche dans l'application des lois, la difficile conciliation entre tradition et modernité. En effet, si les pays sont nombreux à signer et à ratifier des textes de loi internationaux, leur application effective n'est pas toujours au rendez-vous.
La faute en revient notamment à la tradition, qui demeure coriace et qui transcende les textes. Au Maroc, les efforts pour remettre à neuf les canards boiteux de l'inégalité sont vifs, en particulier depuis 2004. Le nouveau texte du Code de la famille en est la preuve formelle. Abdallah Ounnir, qui a participé à une enquête sur les applications du nouveau texte, a remarqué que l'application demeure difficile. «*Pour le mariage, même si le consentement du père et de la famille n'est pas exigé de la femme majeure, celui-ci reste important. C'est plus une question de tradition. Sociologiquement, il est encore difficilement acceptable de se marier sans l'aval de ses proches*». L'un des initiateurs de la rencontre, en plus de l'université Hassan II et du Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH), est le John Jay College of criminal justice de New York.
Sommité en matière d'enseignement de justice internationale, ce collège universitaire accueille jusqu'à 14.000 étudiants du premier cycle et du cycle supérieur, de plus de 135 pays.

L'application effective des textes de lois internationaux n'est pas toujours au rendez-vous.

Revue des droits de l'Homme

LE SOIR

Années de plomb

Un collectif des victimes monte au créneau

Un collectif des victimes des années de plomb décide d'entamer un programme de contestation contre la politique du CCDH. Sit-in et grèves de la faim en perspective. Le collectif refuse la manière dont ont été réintégrées socialement les victimes. Il rejette la «politique des kiosques et agréments et autres manifestations d'économie de rente».

Revue

Aujourd'hui Le Maroc
ww

Le Forum Vérité et Justice annule son sit-in devant le CCDH

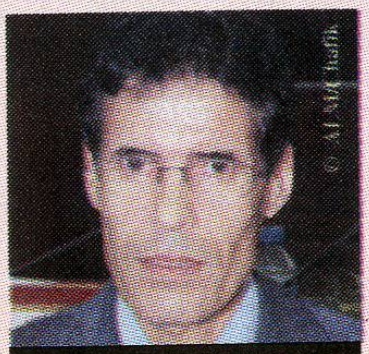
• Mahjoub El Hiba.

Les membres du Forum marocain Vérité et Justice ont annulé leur sit-in devant le siège du CCDH prévu initialement mardi 2 mars. Lundi en fin après-midi, ils avaient tenu une réunion avec Mahjoub El Hiba, secrétaire général du CCDH, où ils se sont mis d'accord sur le fait d'annuler la tenue de ce sit-in et d'engager des discussions tout au long du mois de mars pour trouver une solution aux problèmes de l'intégration sociale de quelques victimes des années de plomb. C'est ce qu'a affirmé Mustapha Bouzari, membre de la Coalition des victimes de la répression politique des années de plomb, membres du FMVJ. La coalition affirme, dans un communiqué de presse, que leurs revendications relatives à l'intégration sociale *«n'ont, jusqu'à présent, enregistré aucun progrès contrairement aux prétentions du Premier ministre et des responsables du CCDH»*.

الجريدة

حرزني يبرئ الداخلية من مسؤولية أحداث إيفني

حمل المسؤولية للمتظاهرين بمحاصرتهم ميناء المدينة والإضرار بمصالح الغير

إسماعيل روحي

برا التقرير السنوي الصادر عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وزارة الداخلية من ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال الأحداث التي عرفتها مدينة سيدي إيفني في العام 2008.

وحمل التقرير المسؤولية عن الأحداث التي شهدتها المدينة للمتظاهرين الذين حاصرو ميناء المدينة، مضيفا ان الأحداث ارتبطت باحتقان اجتماعي ناتج عن أوضاع اقتصادية واجتماعية، بعد أن تعرض ميناء المدينة للحصار لمدة أسبوع، وهو ما يعد خرقا واضحا للقانون، بما في ذلك المقتضيات التي تنظم ممارسة الحريات العامة، والمقتضيات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وأكد التقرير أن التجمهر بالميناء وحصاره يعتبران مسا مباشرا بحقوق الآخرين، أشخاصا ومؤسسات ومرافق، وهو ما تثبته الأضرار التي لحقت مختلف تلك الأطراف، كما حدد أسباب تفجر الأحداث في تعرض رجل سلطة (قائد مقاطعة) للاحتجاز في الشارع العمومي من طرف مجموعة من المتظاهرين، وإضرام النار في سيارته، مع محاولة إضرام النار فيه.

وشدد التقرير على أن وزير الداخلية أقر بمسؤولية وزارته عن إعطاء الأمر باستعمال القوة والرصاص المطاطي في هذه الأحداث، مما يعني أن قرار استخدام القوة العمومية تم اتخاذه على المستوى المركزي، نافيا أن تكون قد ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان كالقتل والاغتصاب.

وأقر التقرير في الوقت ذاته بحدوث تجاوزات من طرف أفراد القوات العمومية، تمثلت أساسا في الإفراط في استعمال القوة، من خلال الضرب والجرح والركل، والإهانة، المتمثلة في السب والشتم بكلمات بذيئة لحظة مداهمة البيوت، واقتحام بعض البيوت من قبل أفراد القوات العمومية بالقوة بعد تكسير أقفالها، وتعرض بعض الامتعة للكسر، إلى جانب حدوث اعتداءات بالضرب والجرح أثناء الاعتقال قام بها أعوان من القوة العمومية.

وطالب التقرير السلطات العمومية بالتناسب في استعمال القوة خلال تدبير مواجهة أي أحداث ذات طبيعة اجتماعية، من خلال تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال ترشيد الحكامة الأمنية. وأوصى التقرير بضرورة إقدام السلطات العمومية على نشر تقرير مفصل عن الوقائع والعمليات والحصيلة، وكذا الشطط أو التجاوزات الحاصلة وأسبابها خلال أحداث سيدي إيفني، إلى جانب مراعاة الإشكاليات التي تطرحها مسألة الموازنة بين التمتع بالحقوق وممارسة الحريات وضرورات الحفاظ على حريات وحقوق الآخرين، والأمن والنظام العام، وتقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في ما يتعلق بمناهج وطرق تقصي الحقائق بخصوص الأحداث والوقائع التي تعرف حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

سوء المعاملة يتصدر الشكايات الواردة على حرزني

المجلس توصل العام الماضي من السجناء بـ 664 شكاية

الجريدة الأولى

كشف التقرير السنوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول أوضاع السجناء عن أن هذا الأخير توصل العام الماضي بـ664 شكاية، سواء عبر البريد أو الهاتف أو ذوي السجناء.

وأضاف التقرير أن المجلس توصل بعدد من الشكايات حول حدوث انتهاكات في بعض السجون تتعلق بوفيات وسوء المعاملة والتعذيب، موضحا أنه، وإذا كانت هذه الحالات محدودة، فقد يكون من الصعب الجزم بأنها هي الحالات الوحيدة الموجودة.

وأشار التقرير إلى أن سوء المعاملة جاءت على رأس الشكايات المتعلقة بالانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان داخل السجون بنسبة 66.67 في المائة، فيما احتلت شكايات الوفايات والتعذيب المرتبة الثانية بنسبة 16.67 لكل واحدة منهما.

وشدد التقرير على أن المجلس عرض الحالات التي توصل بها من المعتقلين على خلية التواصل التابعة لوزارة العدل، وعلى المندوبية العامة لإدارة السجون، غير أنه لم يتوصل إلا ببعض الأجوبة، في حين أن الأغلبية بقيت بدون جواب، وهو ما يمثل نسبة 58.33 في المائة، مضيفا أن فحوى الأجوبة التي توصل بها المجلس من الجهتين المذكورتين أشارت في أغلبها إلى عدم حدوث اعتداء أو انتهاك لحقوق السجناء، باستثناء حالة واحدة تمت خلالها إحالة موظف على المجلس التأديبي وفتح تحقيق قضائي في حالة وفاة.

وأوضح التقرير أن الطلبات الأخرى المقدمة للمجلس، والمرتبطة بالسجناء، كانت تروم الحصول على بعض المنافع المرتبطة بوضعيتهم كسجناء، غير أن أعلى نسبة من الطلبات التي قدمت هي تلك المتعلقة بالعفو، حيث بلغت 440 طلبا، مسجلة بذلك تراجعا مقارنة مع 2007 التي وصل العدد فيها إلى 481 حالة، بينما شكلت أغلب الطلبات تراجعا مقارنة مع السنة الماضية، ولاحظ التقرير وجود ديناميكية للمجتمع المدني في مؤازرة السجناء، خاصة في ما يتعلق بطلبات العفو. وأكد التقرير أن سنة 2008 تميزت بتزايد ملحوظ في حالات المس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة أثناء الاعتقال، حيث ارتفعت نسبتها إلى 45.12 في المائة، في حين لم تتعد 39.47 في المائة سنة 2007 من بين الخروقات التي تدخل في نطاق المجال الحمائي للمجلس، وأقر المجلس باستمرار ما وصفها بممارسات من شأنها المساس بحقوق السجناء.

وبخصوص الاحتجاز غير القانوني، سجل المجلس تزايد الشكايات حول الاحتجاز غير القانوني، حيث شكلت 26.83 في المائة من الشكايات التي تدخل في المجال الحمائي للمجلس. وأقر المجلس بوجود حالات للاعتقال في أماكن لا يراقبها القضاء، وخارج المساطر التي ينظمها القانون، ولو بشكل محدود، معتبرا أن من شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان لم يعد من المقبول ارتكابها بعد انتهاء مسلسل طي صفحة الماضي بالنسبة للخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأضاف التقرير أن المضايقات تجاه ممارسة بعض الحريات ما زالت مستمرة، ومن بينها ممارسة الحق النقابي والحق في تأسيس جمعيات، والتي شكلت مجتمعة ما نسبته 6.1 في المائة، مضيفا أن الشكايات الواردة بشأن حرية التنقل بلغت 4.88 في المائة من مجموع الشكايات، وهي نسبة ضعيفة نسبيا مقارنة مع نسبة الشكايات حول حالات الاختفاء.